# السياسة الأوربية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية

أ.سالم دينار علي عمر
محاضر مساعد
كلية التربية جامعة سرت

أ. ميلاد مُحَّد ميلاد الشاطر
محاضر مساعد
كلية التربية جامعة سرت

**الملخص**

الهجرة غير الشرعية ظاهرة حظيت باهتمام دولي من منطلق تداعياتها المختلفة على الدول المستقبلة والمصدرة، ودول العبور. وقد تجسد مفهومها في دخول غير مشروع لأشخاص الي دولة او دول غير دولهم بطرق غير مشروعة، جراء جملة من الأسباب والدوافع تدفع نحو هذه الظاهرة. وقد تراوحت أسبابها بين الاقتصادية، والسياسية الأمنية، والدوافع والأسباب الاجتماعية، وتداخلت بشكل قد يصعب الفصل بينها. وقد كانت الدول الاوربية من أكثر الدول تضررا من هذه الظاهرة باعتبارها المقصد والوجهة الأولي للمهاجرين، وخاصة من الدول الإفريقية التي تعاني من عوامل طرد تقابلها عوامل جذب في الدول الأوروبية. وللتعامل مع هذه الظاهرة تبنت الدول الاوروبية العديد من السياسات والآليات لمواجهتها والحد من آثارها، وتنوعت بين السياسات المنفردة او الوطنية لكل دولة علي حدا، وبين السياسات الإقليمية لدول اوروبا مجتمعة. وتركزت تلك السياسات في الجانب الأمني باعتباره الحل الجذري لمكافحة الهجرة، المتمثل في مراقبة الحدود وإعادة المهاجرين الي أوطانهم، علاوة علي الإجراءات التنظيمية ذات العلاقة بالتشديد علي دخول دول الاتحاد الأوروبي. لذلك هدفت الدراسة لتوضيح السياسات الأوروبية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية للوصول الي جملة من النتائج كان أهمها أن تلك الإجراءات والسياسات أهملت الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة، والتي تساهم في تقديم حل واقعي للمشكلة، وركزت علي المقاربة الأمنية المبنية علي القبضة الحديدية لمراقبة الحدود وإقامة السياجات، وتقديم مساعدات بوليسية لدول العبور بدل المقاربة الاقتصادية المبنية على التنمية والقضاء على مظاهر الفقر.

**الكلمات الدالة**: الهجرة غير الشرعية، السياسات الأوروبية، والدوافع والأسباب للهجرة غير الشرعية، الإجراءات الوطنية، الإجراءات الاقليمية.

**Abstract**

Illegal immigration is phenomenal which gained national concerns from different regions, those concerns have effects on different countries, some countries have to accommodate immigrants, while other countries export immigrants, and then there are some countries immigrants want to across to reach their destination.

The cause of this phenomenal could be due to financial, political, safety or social reasons. These reason are so interwoven that's so complicated and intricate to be separated. The European countries have adopted multiple policies and mechanism to face and eliminate this issue.

This study aimed to shed the light on how the European policies dealt with the phenomenal of illegal immigration. The study concluded by many results, one of the most crucial point is that the procedures and the policies, which have been taken by the European countries, abandoned the actual reasons and circumstances surrounding this topic of immigration, which can provide a big help in solving this dilemma.

The focus was on security approach based method which implements iron fist to censor the boundaries of the country and provide security aids to the countries where immigrants have to cross to reach their destination, instead of approaching this issue only from financial perspective, for example by trying to end the aspects of poverty.

**المقدمة: –**

بدأت ظاهرة الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية تحظى باهتمام دولي، وتحولت في عصرنا الحالي إلى معضلة سواء بالنسبة للدول المصدرة أو دول العبور أو الدول المستقبلة، وذلك من منطلق تداعياتها وانعكاساتها المختلفة على جميع الأطراف.

وتعد القارة الأوربية من بين القارات الأكثر تضرراً فهي تعاني من آثار مباشرة من الهجرة غير الشرعية، وقد مثلت أحد التهديدات التي تواجهها سبب رئيسي هو أن هذه القارة واقعة على البحر المتوسط لمسافات طويلة الأمر الذي يساعد على عمليات الهجرة غير الشرعة من قبل الشعوب الأفريقية التي تعاني من ويلات الفقر والظروف الأمنية والسياسية التي تمثل عوامل طرد.

وبما أن القارة الأوربية هي الأكثر تضرراً وتأثراً بهذه الظاهرة فقد مارست وتمارس دوراً مهماً في مكافحتها للحد منها.

واتبعت أوربا آليات عدة في مجال التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية سواء كانت على مستوى منفرد لبعض الدول الأوربية، أو على مستوي دول الاتحاد الأوربي مجتمعة، وقد بنيت غالبية تلك المعالجات على الحلول الأمنية والتي أهملت الأسباب والظروف المحيطة بملف الهجرة غير الشرعية.

وظل التعامل الأوربي مقتصراً على الجوانب الأمنية بمعزل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبنفس الآليات والإمكانيات التي تبقى هي الأخرى ذات طبيعة أمنية، بالرغم من الأسباب التي تقف وراء الهجرة غير الشرعية منها ما هو متعلق بالظروف الاقتصادية أو ا السياسية أو الأمنية.

وكانت السياسة الأوربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية تقوم على ردع المهاجرين من خلال وسائل كتجنيد المزيد من أفراد الشرطة وتوفير قوارب السواحل وحراسة الحدود ومراقبتها لمنع المهاجرين من الدخول إلى البلدان الأوربية المستهدفة والعمل على ترحيلهم إلى بلدانهم على مستوي السياسات الوطنية للدول الأوربية.

أما على مستوى سياسات الإدارة الإقليمية لدول الاتحاد مجتمعة فقد تبنت جملة من الإجراءات الشاملة والاعتماد على نظام مراقبة موحد ممثلاً في وكالة فرونتكس، ونظام شنغن الخاص بمنح موافقات الدخول إلى دول الاتحاد، وعدة عمليات عسكرية كان أخرها عملية صوفيا في محاولة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ومن هذه المنطلقات سوف تعالج هذه الورقة الموضوع في أمل التوصل إلي إبراز أهم السياسات الأوربية المتخذة من بعض الدول منفردة، أو على المستوي الجماعي لتكتل أوربا الإقليمي.

**إشكالية الدراسة: –**

بالرغم من تنوع الأسباب والدوافع لظاهرة الهجرة غير الشرعية من اقتصادية إلي سياسية أمنية إلي اجتماعية، إلا إن آليات وسياسات أوروبا في التعامل مع هذه الظاهرة تتم برؤية أمنية، والتي بقدر ما تساهم في الخفض النسبي لأعداد المهاجرين غير الشرعيين بين أفريقيا و أوروبا إلا أنها لم تحل المشكلة في العمق بل زادتها حجماً واتساعاً.

وعلى هذا الأساس تدور إشكالية الدراسة حول السياسات الأوربية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية على مستوي منفرد من بعض الدول الأوربية أو على مستوي الدول الأوربية مجتمعة.

هذه الإشكالية تجرنا إلي طرح مجموعة من التساؤلات تساعد على فهمها: –

_ ما هي الأسباب والدوافع وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

_ ما هي الآليات والسياسات الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية؟ وهل هناك سياسة أم سياسات؟

_ وهل ظل التشخيص الأوربي للظاهرة مقتصراً عملياً على الجوانب الأمنية بمعزل عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟

**فرضية الدراسة: –**

تتمحور فرضية الدراسة على النحو التالي: –

((قامت الدول الأوربية في سياستها للتعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية منفردة ومجتمعة باستخدام مضامين وسياسات واحدة اقتصرت على الإجراءات الأمنية)).

**منهجية الدراسة: –**

بالنظر إلى طبيعة الدراسة في تناول عدة سياسات نحو قضية الهجرة غير الشرعية فقد اعتمدت على عدة مناهج على النحو التالي: –

_ منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال التعمق في دراسة سياسات الدول الأوربية منفردة ومجتمعة للوصول إلى تعميمات ونتائج.

_ المنهج الوصفي التحليلي: في محاولة لوصف مجرد للسياسة الأوربية وتحليلها.

_ المنهج التاريخي: من الضروري الاستعانة بهذا المنهج كلما دعت الضرورة لتتبع الظاهرة محل الدراسة وتطورها التاريخي.

**أهداف الدراسة: –**

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1-معرفة الأسباب والدوافع التي تقف وراء الهجرة غير الشرعية.

2-تسليط الضوء على أحد المواضيع المهمة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية ورصد مظاهرها.

2-تقديم دراسة علمية تهدف إلي التعرف على السياسات التي اتبعتها الدول الأوربية تجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية والآليات المتخذة لمعالجة الموضوع.

**أهمية الدراسة: –**

تكمن أهمية الدراسة في البحث في مدى نجاعة السياسات الأوربية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، باعتبار أن الموقف الأوربي له أهمية خاصة، فالقارة الأوربية تعتبر الوجهة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين، وتبيان أن أي حلول للظاهرة لا بد أن تأخذ في الحسبان أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية باعتبارها جزء من الحل.

**الدراسات السابقة: –**

1- **دراسة ختو فايزة**،(2011):"البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية في الفترة من1995-2010"، هدفت الدراسة الي معرفة الأسباب الجوهرية للهجرة غير الشرعية، وهل استطاع مسار برشلونة احتواء ظاهرة الهجرة السرية وإيجاد الحلول المناسبة

لها، اعتمدت الدراسة على فرضيه مفادها أن الهجرة غير الشرعية باعتبارها خطر أمني مشترك تؤثر على المنظومة الأمنية ومجالات التعاون بين ضفتي المتوسط. وتوصلت الدراسة الي أن الاهتمام الكبير من قبل حكومات دول الاتحاد الاوروبي وكذا الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف تسرب الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية.

2- **دراسة خديجة بتقه،**(2014):"السياسة الامنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية "هدفت الدراسة الي تحديد العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية، والوقوف على السياسات الاوربية المطروحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية. وإبراز دور دول الجنوب في مواجهة هذه الظاهرة، واستندت الدراسة على فرضية مفادها، تنوعت السياسات الأوروبية في معالجة ملف الهجرة غير الشرعية بين الإجراءات الوطنية والإقليمية للاتحاد وسياسة البعد الخارجي، إلا أنها اقتصرت عمليا على مضامين واحدة وهي الإجراءات الأمنية الصلبة، واهم ما توصلت اليه الدراسة ان السياسات الاوروبية تجاهلت في معالجتها جوهر الظاهرة في حد ذاته.

3- **دراسة أسامة نوادري،(2016)**:"السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية "، هدفت الدراسة الي معرفة مدى فعالية السياسات العامة الأمنية الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وتحديد أهم التحديات التي تواجه السياسات الأمنية الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، استندت على فرضية مفادها: انه كلما استمر غياب تصور أوروبي موحد حول السياسات الأمنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، كلما قلت القدرة على مواجهة التهديدات التي تمثلها هذه الظاهرة. وتوصلت الدراسة الي غياب الجدية الكافية للقيام بما يستلزمه مبدأ المسؤولية المشتركة والحوار بين الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية والمستقبلة لها.

4- **دراسة عبد المطلب عبد المولى إدريس،(2017)**:"السياسات الأوروبية تجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية : دراسة تحليلية لدول تجمع إقليم غرب المتوسط"، و تناولت هذه الدراسة مفهوم الهجرة غير الشرعية ومعرفة أسبابها وأبعادها وتأثيرها على العلاقات بين دول غرب المتوسط ،وخلصت الدراسة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظهرت نتيجة للفجوة الحضارية والتنموية والاقتصادية المتزايدة بين عالمي الغني والفقير مخلفة إشكاليات متعلقة بالتنمية والأمن والاندماج وتثير قلق العديد من الدول وعلى رأسها الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين والدول المصدرة على السواء.

من خلال استعراض الدراسات السابقة جاءت هذه الدراسة لتتناول موضوع السياسات الأوروبية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية باعتبار أن الآليات والاجراءات المتخذة لمعالجة هذه الظاهرة لابد ان تأخذ في الحسبان الأسباب والدوافع الكامنة وراء ازدياد اعداد المهاجرين، والتي ستكون جزءاً من الحل بدل التركيز على الإجراءات الأمنية والتي من الصعب ان تساهم في معالجة القضية من جذورها.

**تقسيمات الدراسة: –**

سعياً وراء تحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بجوانب الموضوع المختلفة سنتناول الموضوع في مبحثين: –

المبحث الاول: يتناول الهجرة غير الشرعية (التعريف –الدوافع والأسباب) وينقسم إلى مطلبين: –

المطلب الاول: –مفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: –أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني: –آليات التعامل الأوربي مع الهجرة غير الشرعية، وينقسم إلى مطلبين: –

المطلب الأول: –السياسات الأوربية الوطنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: –السياسات الأوربية الإقليمية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات.

## المبحث الأول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية (التعريف – الدوافع والأسباب)

قبل التطرق للسياسة الأوربية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية من الجدير بنا معرفة الظاهرة واشكالياتها من حيث تعريفها وتحديد أسبابها ودوافعها، باعتبار الالمام بالأسباب والدوافع تكون جزءاً من الحل في أي تعامل أو آليات لمواجهة الظاهرة.

وسنحاول أولا تناول مفهوم الهجرة غير الشرعية، ثم نتطرق الي أسباب الهجرة غير الشرعية ودوافعها.

### المطلب الاول: مفهوم الهجرة غير الشرعية: –

كان مفهوم الهجرة غير الشرعية وسيظل من أكثر المواضيع إثارة للجدل في ظل التحليل الحديث للعلاقات الدولية، فقد تطور عبر العصور حتى أصبح هاجساً تتجاوز أثاره الدول ذات الصلة بإرسال أو مرور أو استقبال المهاجرين

ومع أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قديمة بقدم الاهتمام العالمي بها إلا انه لا يوجد تحديد واضح لمفهومها متفق عليه حتى وقتنا الحاضر، وتعددت تلك المفاهيم في هذا المجال بين الفقهي الاصطلاحي والتعريف الدولي الخاص بالمفهوم.

وقد عرف الإنسان منذ العصور السحيقة الهجرة لبروز الجماعات البشرية المنظمة سعياً وراء طلب الرزق، إلا أن القيود التي فرضتها الدول في وجه الهجرة أدت لظهور الهجرة غير الشرعية التي تتحدى الحدود وقيود الهجرة (رتيبة : 2009) .

ويعرف مصطلح الهجرة في اللغة بأنه " الاغتراب أو الخروج من أرض إلي أخرى أو الانتقال من أرض إلي أخرى سعياً وراء الرزق " (الكوت : 2009 : ص 51) .

وقد وردت كلمة الهجرة في قواميس اللغة العربية بمعني "الهجر" ضد الوصل والاسم "الهجر" و"المهاجر" من أرض إلى ارض، ترك الأولى إلى الثانية والتهاجر بمعني "التقاطع". ( خمو واخرون : 2019) .

أما عن تعريف وتحديد مفهوم الهجرة في أدبيات علم السياسة فهو يحظى باختلافات كثيرة تنبع من الجانب الذي يركز عليه التعريف، والذي قد يكون مرجعه في الغالب فيما يتعلق بدوافع الهجرة وأسبابها وأنواعها.

وقد عرفها البعض بأنها " خروج المواطن من إقليم دولة من غير المنافذ الشرعية المختصة لذلك أو من شرعي باستخدام وثيقة سفر مزورة" (عيد: 2010).

بينما عرف البعض الأخر الهجرة غير الشرعية على أنها " دخول شخص إلي دولة أخرى بشكل غير شرعي أو غير قانوني مع وجود نية الإقامة لديه في تلك الدولة واتخاذها مكاناً للعيش وممارسة الأعمال المختلفة" (عبو:2014: ص 185).

وتعتبر المفوضية الأوربية أن الهجرة غير الشرعية هي " ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول ثلاث أو دولة ثالثة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص يدخلون بصورة غير قانونية أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، واخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة طلبهم ولكنهم يبقون في البلاد "( الكوت2007 : ص 57-58).

أما فيما يخص المنظمات الدولية، فقد عرف مكتب العمل الدولي، المهاجر غير الشرعي بأنه " كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة التراخيص القانونية اللازمة لذلك يعتبر مهاجر غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية " (خمو وآخرون: 2010: ص 199).

بينما ورد تعريف الهجرة غير الشرعية لدى منظمة الهجرة الدولية على أنها" التنقل العابر للحدود – الدولي – أو الإقامة بصورة مخالفة لقانون الإقامة "( رشيد: 2011 : ص 15)

ويلاحظ من خلال التعريفات السابقة التي أوردناها للهجرة غير الشرعية أن غالبيتها تتفق على أنها تغير مكان ومحل الإقامة بشكل دائم من بلد إلى بلد أو من دولة إلي دولة.

وبالتالي واستناداً لما تقدم يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها "الانتقال والخروج من دولة إلي دولة أخرى لشخص معين أو عدة أشخاص بشكل مخالف للتشريعات التي يحددها القانون بنية الإقامة في تلك الدولة ".

وقد أصبح عدد المهاجرين في تزايد مستمر، حتى أضحى من الصعب تحديد حجم الهجرة غير المنظمة أو غير الشرعية، الامر الذي جعلها تشمل عدة أصناف (محمود وآخرون: 2019): -

1-الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.

2-الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.

3-الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

**المطلب الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية: –**

عند الحديث عن أسباب الهجرة غير الشرعية ودوافعها يتبادر إلى الذهن تساؤل مفاده: لماذا ظلت اعداد المهاجرين في تزايد مستمر؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تجرنا إلى معرفة السبب أو الدافع الكامن وراء ذلك هل هو اقتصادي أم سياسي أم اجتماعي.

وإذا كان المهاجرون غير الشرعيين هم أشخاص يغادرون أوطانهم الأصلية لأسباب اقتصادية عموماً، في محاولة لتحسين ظروف حياتهم المادية، فإن ذلك لا ينطبق على اللاجئين والذين أجبرتهم الظروف على الهجرة بسبب الظروف السياسية والأمنية التي تشهدها بلداتهم.

وعلى هذا الأساس كانت الهجرة غير الشرعية كظاهرة مرتبطة بجملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية وهي السبب الدافع وراء مغادرة المهاجرين لبلدانهم.

ومن هنا برزت بعض التحليلات الاقتصادية بينما تركزت بعضها الأخر على المقاربات السياسية والأمنية والاجتماعية، الأمر الذي يفرض علينا القول بتكامل هذه التفسيرات باعتبار إن الهجرة العالمية عملية مركبة جاءت نتيجة عناصر تتداخل وتتعقد أحيانا لدرجة يصعب معها الفصل بينها (الصواني: 2006).

يتبين لنا من فحص أدبيات علم السياسة وبقية فروع العلوم الاجتماعية أن الأسباب والدوافع وراء الازدياد الكبير في إعداد المهاجرين تنحصر فيما يلي:

1-الأسباب والدوافع الاقتصادية.

2-الأسباب والدوافع السياسية والأمنية.

3-الأسباب والدوافع الاجتماعية.

وفيما يلي توضيح لكل سبب من هذه الأسباب.

**1-الأسباب والدوافع الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية:**

يشكل العامل الاقتصادي السبب والدافع الأهم من بين الدوافع لمغادرة محل الإقامة بل ويأتي في مقدمتها وذلك بسبب السعي نحو دول تتوفر فيها ظروف اقتصادية مناسبة لغرض العيش الكريم.

ويرجع البعض ذلك إلى التباين الكبير بين المستويات الاقتصادية للبلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية والتي تفتقر في الغالب لعمليات التنمية وفرص العمل وتدني الأجور وبين دول المقصد والتي تتوفر فيها كل الظروف الاقتصادية بالإضافة إلى الحاجة إلى اليد العاملة (نوادرى: 2016).

وتشكل تلك العوامل الاقتصادية عوامل طرد تتركز في البلدان المصدرة للمهاجرين وتشمل عموماً البطالة، والتشغيل المنقوص والفقر، والنمو السكاني وما يرافقه من نمو القوى العاملة، وقد حددها تقرير صادر عن الأمم المتحدة حول دوافع هجرة الشباب غير المنظمة في أربعة (حلمي: 2017): -

أولها: -ازدياد اعداد الشباب في دول العالم الثالث.

ثانيها: -تناقص فرص العمل.

ثالثها: -زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة وازدياد الوعي لهذه الفوارق.

رابعها: -سهولة السفر الذي أصبح متاحاً للجميع بسبب التقدم الذي حصل في الاتصالات الدولية ووسائل السفر.

بينما تأتي في مواجهة ذلك مجموعة من العوامل التي يطلق عليها عوامل الجذب تتوفر في البلدان المستقطبة للهجرة تشمل في مجملها: زيادة الطلب على العمل في بعض القطاعات والمهن، والشيخوخة والارتفاع المطرد في الأعمار الأمر الذي يؤدي لانكماش قدرة العمل وزيادة الخارجين من سوق العمل (حلمي: 2017).

وبذلك يتضح الفرق الشاسع بين البلدان المصدرة من الناحية الاقتصادية وصعوبة توفير معيشة أفضل للمواطنين وهو ما يكون عامل طرد، وبين توفير فرص عمل أفضل في دول المقصد والتي تتوافر فيها التنمية.

وتعتبر الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الإفراد اقتصادياً عامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية.

ويكون الحل المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، وتعد الهجرة استثماراً قادر على أحداث فائض صافي ايجابي يتأتى من الفوارق بين الدخل المتحصل عليه في بلدان الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف (رتيبة : 2009) .

وكان السبب في المفاضلة بين الدخل المتحصل عليه في دول المصدر والدخل المتوقع الحصول عليه في دول المقصد مع احتساب نفقات النقل والتنقل في دول العبور عامل دفع نحو الهجرة غير الشرعية برغم ما قد يتعرض له المهاجرين من إخطار وصعوبات قد تكون سبباً في فقدان الحياة.

وقد ازداد الاهتمام بقضية الهجرة غير الشرعية بالذات إلي الدول الأوربية بعد الأحداث التي شهدها العالم العربي مطلع عام 2011 من ثورات وتغييرات كانت السبب في زعزعة الاستقرار الاقتصادي مما كان دافعاً لمواطنيها للهروب من الفقر والبطالة والتطلع نحو أوروبا التي قد تتوفر بها مستويات أفضل الأمر الذي كان سبباً في ازدياد أعداد المهاجرين بشكل يدفع نحو النظرة الاقتصادية كتفسير لظاهرة الهجرة غير الشرعية ( بولنوار: 2009 ) .

وتعقيباً على ما سبق أدت مجموعة من الأسباب والدوافع الاقتصادية إلي زيادة معدلات الهجرة وكانت دافعاً لاضطرار المهاجرين إلى البحث عن مستويات معيشية أفضل لم تتوفر في بلدانهم وخاصة إذا كانت تعاني من الأزمات الاقتصادية وقلة فرص العمل وتدني الأجور وضعف القوة الشرائية وتدني مستويات الدخل التي تقدمها الدول للمواطنين وتراجع معدلات النمو والتوزيع غير العادل للثروات.

**2-الأسباب والدوافع السياسية والأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية: -**

تلعب الدوافع الأمنية والسياسية على حدا سواء دور مهماً في الدفع نحو زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية بما تشكله من ظروف غير ملائمة كظروف الخلافات والصراعات والإبادة، وظروف عدم توفر أبسط الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطنين في دول المصدر كالحرمان من أبسط الحقوق كحرية التعبير عن الرأي وغياب حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة وغيرها، وبالتالي يكون الشعور بعدم الأمان دافعاً للتخلص من هذا الواقع السيئ والرغبة في البحث عن موطن أمن.

فلو تأملنا الأوضاع السياسية في معظم الدول الأفريقية العربية لرأينا أنها تعاني من حالة من عدم الاستقرار السياسي خصوصاً بعد ثورات الربيع العربي 2011، وضعف المشاركة السياسية وهو ما دفع إلي ما يطلق على تسميته " بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي"(نوادرى: 2016).

فقد ارتفعت عدد طلبات اللجوء المقدمة إلى الاتحاد الأوربي من 400 ألف طلب في عام 2008 إلي 6267710 طلباً في عام 2014 وقد أظهرت البيانات بارتفاع عدد المهاجرين مع ما شهدته البلدان العربية في تونس وليبيا وسوريا بعد ثورات الربيع العربي التي كانت السبب في دفع إعداد كبيرة من هذه الدول للهجرة هرباً من الحروب والفوضى (حلمى: 2017).

وبعد أحداث داعش الإرهابي وحسب إحصائية صادرة عن منظمة الهجرة الدولية بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين من العراق (366.6) ألف نسمة (خمو وآخرون: 2019).

وعليه كان لزيادة إعداد المهاجرين غير الشرعيين ارتباط وثيق بالدوافع السياسية المتمثلة بالآتي (الشجلاوى: 2019):

أ-تضيق مساحة الحريات السياسية وحرية التعبير.

ب-الحروب والنزاعات المسلحة وما تجره من جرائم ضد المدنيين.

ج-وجود الاضطرابات الأمنية والتي مرت بها غالبية الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين وخصوصاً الدول الأفريقية.

يتضح مما سبق مساهمة جملة من الأسباب السياسية بما يصاحبها من سوء الأوضاع الأمنية في دول المصدر، وغياب أو فقدان الحقوق السياسية فيها في دفع المواطنين إلى الهجرة من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى أكثر أمنا واستقرار سياسياً.

**3-الأسباب والدوافع الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية: -**

تشكل الدوافع والأسباب الاجتماعية والمشاكل التي تعاني منها بلدان المصدر، وما تعاني منها بلدان المقصد سبباً في الازدياد لأعداد المهاجرين غير الشرعيين والدفع في اتجاه ربما يساهم في الإيحاء بالحاجة الأوربية إلي العمال نظراً للنقص الحاد في عدد السكان بفعل نقص نسبة الخصوبة في أعمار السكان القادرين على أداء بعض الأعمال.

وترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطاً طردياً، فالبطالة وتدني مستوي المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية، إلا أنها لها انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع الذي تنشأ فيه حيث يتطلع الأفراد إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثاً عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر (نوادرى: 2016).

وبذلك تكون الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب نحو الهجرة للبلدان الغنية حتى ولو بشكل غير شرعي.

ويزداد الأمر بالنسبة للدوافع الاجتماعية عند مقارنة بعض السكان بين الظروف التي يعيشها مثلاً بالظروف التي يمكن أن تكون موجودة، وبين مستوي الحضارة في أوربا بما فيها من مظاهر الترف، وتحقيق الأحلام مما يجعله يقدم على المجازفة على الهجرة غير الشرعية بما تحتويه من إخطار قد تؤدي بحياته (ختو: 2011).

وتلك الأسباب والدوافع الاجتماعية تزيد من إقدام أعداد كبيرة على مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير مشروعة في محاولة لتحقيق مكانة اجتماعية والعيش في حضارة وثقافة بلدان المقصد المستهدفة بالهجرة.

ويتضح بعد التعرف على أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية والتي تدفع نحو الازدياد المضطرد في أعداد المهاجرين بأنها ليست دائماً بسبب واحد بل قد تساهم مجموعة الأسباب منفردة أو مجتمعة والتي قد تكون اقتصادية أو سياسية أمنية أو اجتماعية إلي الدرجة التي قد يصعب فصلها عن بعضها.

وتلك الأسباب والدوافع ساهمت بلا أدنى شك في اندفاع المزيد من المهاجرين سعياً لتحقيق حياة أفضل عبر طرق ووسائل مختلفة لتحقيق ذلك.

وهو ما جعل الهجرة غير الشرعية تشكل هاجساً لدول المقصد، مما دفعها لمواجهتها بآليات وطرق مختلفة في محاولة للحد منها، ومن بين الدول الأكثر تضرراً من المهاجرين الدول الأوربية والتي تركزت سياستها منفردة ومجتمعة لمواجهة الهجرة عبر آليات تأخذ الطابع الأمني ومنع تدفق المزيد من المهاجرين.

## المبحث الثاني: آليات التعامل الأوربي مع الهجرة غير الشرعية

تعد القارة الأوربية بين أكثر القارات تضرراً من قضية الهجرة غير الشرعية فهي تعتبر مقصداً لأعداد كبيرة من المهاجرين من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط من عدة دول افريقية، وخاصة في السنوات الأخيرة.

وهو ما جعلها تتعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية في محاولة لإيقاف المد المتزايد من المهاجرين من خلال العديد من السياسات بشكل منفرد وبشكل جماعي من خلال الاتحاد الأوربي.

ولكن تلك الآليات والحلول كانت تعالج الموضوع من ناحية أمنية بالرغم من تعدد الأسباب والدوافع وراء التزايد المستمر في أعداد المهاجرين وبالتالي فان المعالجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد تكون أكثر نجاعة في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

وسعياً لتوضيح السياسات الأوربية ولغرض الإحاطة بها ارتأينا تناول الموضوع في مطلبين:

**المطلب الأول: السياسات الأوربية الوطنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:**

إدراكا لخطورة الهجرة غير الشرعية وما ترتب عليها من أثار تمس جميع النواحي الأمنية والاقتصادية لكل دولة من دول الاتحاد الأوربي، بذلت الدول الأوربية على مستوى وطني أو منفرد مجموعة من الجهود نجمت عنها آليات لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

وكان من بين الدول الأكثر تضرراً من قضية الهجرة غير الشرعية ثلاثة دول أوربية "ايطاليا، اسبانيا، فرنسا"، واتخذت كل منها جملة من الإجراءات الوطنية في محاولة منها لتقليل أثار الهجرة غير الشرعية.

لذلك سنتناول هنا مواقف الدول الأوربية الثلاث وسياستها وآلياتها المتبعة لمواجهة الهجرة كنماذج لفهم خصوصية القضية والتهديد الذي تشكله لدول أوربا ووقع اختيارنا لهذه الدول باعتبارها الأكثر تضرراً فإيطاليا هي نقطة الدخول الأولى التي يقصدها المهاجرين، وفرنسا باعتبارها تكون وجهة أخرى ولديها مكانة داخل الدول الأوربية، واسبانيا باعتبارها دولة لها حدود الدول المغاربية وهي مقصد للعديد من المهاجرين.

**1-السياسة الايطالية وقضية الهجرة غير الشرعية: –**

كانت ايطاليا ولا تزال من أكثر الدول استقبالاً للمهاجرين غير الشرعيين باعتبارها واقعة حدودها على البحر المتوسط والذي يشكل ممراً بين القارة الأوربية والقارة الأفريقية ونقطة الدخول الأولى لها.

وتعتبر ايطاليا من أكثر الدول التي اتخذت العديد من التدابير والآليات والإجراءات التي حاولت من خلالها منع تدفق المهاجرين.

ولذلك كانت ايطاليا من أول الدول نحو وضع أنظمة قانونية في مواجهة الهجرة غير الشرعية لتنظيم إجراءات الدخول لإيطاليا وتحديد شروط لإقامة الأجانب من خلال القانون الصادر في مارس 1998 والذي من خلاله تم التأكيد على أربعة نقاط مهمة (بتقة: 2014: ص67):

- إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد.
- إعادة النظر في شروط دخول الأجانب لإيطاليا والإقامة فيها.
- تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين.
- معاقبة أي مهاجر غير شرعي يدخل لأراضي ايطاليا ويرفض المغادرة بالحبس 30 يوماً، وغرامة 10 ألاف يورو، وترحيل قسري لموطنه الأصلي.

ورغم أن هذه الإجراءات اعتبرت سابقة جديدة في تلك الفترة من قبل ايطاليا لمواجهة الهجرة غير الشرعية، إلا أنها لم تكن كافية للتقليل من إعداد المهاجرين القاصدين لها.

وهذا وقد صدرت العديد من القوانين الايطالية فيما بعد والتي كانت موجهة ضد المهاجرين غير الشرعيين وغالبيتها كانت بمثابة إجراءات رادعة.

ومن بين تلك القوانين قانون "بوسى فيني" في عام 2002 والذي تضمن إجراءات صارمة وتفعيل الحبس والطرد للمهاجرين (بتقة: 2014).

وقد قامت ايطاليا أيضا بعدة إجراءات أمنية أخرى تمثلت في توقيع العديد من الاتفاقيات مع دول العبور والتي تقع على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط مثل ليبيا فقد عقدت العديد من الاجتماعات عبر أعوام (2000 – 2005) بين المسئولين الايطاليين والليبيين، كان أبرزها بين حكومتي برلسكوني وحكومة ليبيا قبل 2011 (حمود: 2006).

وتقدم ايطاليا بموجب هذه الاتفاقيات دعم لوجستي لليبيا في سبيل السيطرة على المهاجرين، من خلال تقديم أجهزة للمساعدة في مراقبة الحدود وإدارتها، وتوفير الوسائل التكنولوجية الخاصة بعمليات الإنقاذ في البحر، وحقائب لحفظ الجثث، وقامت ايطاليا أيضا بتمويل إنشاء معسكر للمهاجرين غير الشرعيين في شمال ليبيا وجنوبها (حمود: 2006).

كما تم توقيع اتفاق ثنائي للحد ومكافحة الهجرة غير الشرعية في ديسمبر 2007 يتم على أساسه قيام ايطاليا وليبيا بتنظيم دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية معارة مؤقتاً من ايطاليا إلي ليبيا تدار بطواقم مشتركة من البلدين تكون مهمتها عمليات المراقبة والانقاذ والبحث (بتقة: 2014).

وتبين من تلك الإجراءات التركيز الايطالي على أولوية مواجهة المهاجرين غير الشرعيين بأسلوب يتم بالطابع الأمني دون الإجراءات الأخرى التي من شأنها الحد من الهجرة غير الشرعية كالدعم الاقتصادي.

ولم تكتفي ايطاليا بذلك بل قامت بالعديد من عمليات ترحيل للمهاجرين من الجزر الايطالية وإعادة دخولهم إلى ليبيا خلال أعوام 2004 و2005 (حمود: 2006).

وما هذه الإجراءات إلا عينة من جملة إجراءات وتفاهمات مع معظم دول جنوب البحر المتوسط لصد الهجرة غير الشرعية وقد اتخذت إجراءات مماثلة مع تونس ومصر.

وكل الآليات تتركز حول تشديد الإجراءات الأمنية على المعابر الحدودية وتزويد خفر السواحل بالمعدات والأجهزة وتدريب الشرطة، ووضع أنظمة المراقبة المتطورة لتبادل المعلومات فيما يتعلق بالهجرة.

وجاءت احتجاجات 2011 وثورات الربيع العربي لتزيد من أهمية إدارة قضية الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط لتحتل مركزاً مهما في السياسات الايطالية في مواجهة ومنع المهاجرين من أفريقيا، وإعادتهم لو أمكن إلى أوطانهم الأصلية (بتقة: 2014).

وقد ساهم الانفلات الأمني وعدم الاستقرار في دول الربيع العربي في ازدياد عدد المهاجرين نحو ايطاليا، وبالتالي قامت بعقد اتفاقات للحد من الهجرة مع كل من تونس وليبيا لتعزيز التعاون بين قوات الشرطة في البلدين والاتفاق على إعادة التوطين أيضا (بتقة: 2014).

ويتضح من سياسة ايطاليا تجاه قضية الهجرة غير الشرعة تركزها على أولوية المعالجة الأمنية التي تعتمد على إجراءات متشددة تأتي بنتائج عكسية غير المرجو منها، وهي المعالجة المبنية على ملاحقة المهاجرين واعتقالهم بدل تتبع حوار شامل تضامني وإنساني لحل المشكلة من جذورها.

**2–السياسة الفرنسية وقضية الهجرة غير الشرعية: –**

فرنسا كانت ولا تزال من الدول المستهدفة ودول المقصد للمهاجرين، وبالتالي من الأهمية التعرض للسياسات الفرنسية واليات التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية.

وقد أصدرت فرنسا العديد من القوانين واتخذت العديد من الإجراءات والتي اتصفت كمثيلتها ايطاليا بالتركيز على المقاربة الأمنية ومحاولة منع المهاجرين من دخول الأراضي الفرنسية.

فكان إن أصدرت قانون باسكو في 24 أغسطس 1993 والذي جاء ليدخل قيود جوهرية لحق اللجوء، وقانون دوبريه الصادر في 24 ابريل 1997 والذي يجيز أخذ بصمات الأجانب الذين تقدموا بطلبات وتصاريح إقامة، وزيادة صلاحيات الشرطة، والحق في إلغاء تصاريح الإقامة ومعارضة تجديدها، وقانون شوفنيمان الصادر في 11 مايو 1998 في عهد حكومة جوسبان، والذي ينص على إمكانية إعادة فئات معينة من الأجانب، والسيطرة على الهجرة (بتقة: 2014).

وفي نوفمبر 2003 صدر قانون ساركوزي والذي يمثل علامة فارقة مع مواجهة الهجرة غير الشرعية باعتباره تميز بطبيعته القمعية، وتضمن الحث على الاحتجاز لمدة تصل حتى 32 يوماً بدلاً من 12 يوماً وفرض عقوبات أشد صرامة لمخالفي أنظمة الدخول والإقامة. وفي أعقاب انتخاب ساركوزي رئيساً لفرنسا، أعاد قانون هورتيقو لسنة 2006 والذي صمم ليكون انتقائياً في معاملة الهجرة العمالية، وعزز من تدابير القمع للمهاجرين غير النظاميين (بتقة: 2014).

وبذلك تكون القوانين الفرنسية الصادرة لمواجهة الهجرة غير الشرعية كلها تقف في وجه حقوق المهاجرين وقمعهم ومحاولة منع إقامتهم.

وجاءت السياسة الفرنسية لمواجهة الهجرة غير الشرعية لترتبط بشكل مباشر بالسياسة الأوربية في هذا المجال في محاولة للتجانس بين سياسات دول الاتحاد الأوربي وتقريب التشريعات الصادرة عنها والخاصة بمنع دخول وخروج الأجانب، بل وصلت الأمور حتى التعاون مع الدول الأوربية ودعم قدرات الشرطة بها، كما فعلت مع الشرطة اليونانية عام 2010 لمواجهة أمواج المهاجرين (التميمي: 2011).

ومن ذلك تتضح سياسات فرنسا في التعامل مع الهجرة غير الشرعية بأنها إجراءات أمنية بالدرجة الأولى، لتمنع المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يحملون غالباً إي وثيقة أو ترخيص أو هوية من الإقامة والعمل والتسوية التي تسمح لهم بالخروج من الحالة اللاقانونية إلى الحالة القانونية.

ويمكن التدليل في هذا الصدد ببعض القوانين الفرنسية مثل قانون منع ارتداء الرموز الدينية في المدارس، والذي تم بموجبه حظر الحجاب وفصل 117 طالباً وطالبة خلال العام الدراسي 2005 بسبب مخالفتهم لهذا القانون ( ختو: 2011) .

لذلك نرى أن فرنسا اعتبرت قضية الحجاب قضية أمنية رغم أنها بلد يعترف بالحريات والمعتقدات للسكان، في محاولة لعدم فصل البعد الأمني عن مصادر التهديد والأخطار الأمنية الآتية من جنوب البحر المتوسط إلى حد تجريم الهجرة.

وبنيت فرنسا سياستها للحد من الهجرة على الادعاء القائم على أن القاصدين للقارة الأوربية هم مهاجرين اقتصاديون وليسوا لاجئين سياسيين (التميمي: 2011).

وبذلك يتضح إن الإجراءات الأمنية الفرنسية لم تزيد الأمر إلا سوءاً بدل من الحلول الاقتصادية والتي ستكون بدون شك حلاً يساهم في الحد من هذه الظاهرة.

**3-السياسة الاسبانية وقضية الهجرة غير الشرعية:-**

تعتبر اسبانيا من أهم دول الدخول الأوربية للمهاجرين غير الشرعيين نظراً للقرب الجغرافي لحدودها من القارة الإفريقية وبالأخص شمال أفريقيا، وخصوصاً مع وجود الاستقرار بها أكثر من دولهم. وبذلك تكون معرفة سياستها تجاه الهجرة كدولة أوربية ضرورية للدراسة.

وكغيرها من الدول الأوربية اعتبرت الهجرة غير الشرعية ظاهرة جديدة ترتبط بشكل أساسي بظهور استراتيجية أوربية تتركز على تشديد الرقابة على الحدود الخارجية للدول الأوربية وسن تشريعات هجرة مشددة بخصوص الحصول على الإقامة، ووفق هذه المعطيات اتخذت اسبانيا جملة من الإجراءات والسياسات لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

بحيث كانت تسير جنباً إلي جنب مع الاندماج الأوربي وقد كان الإجراء الأهم عام 1993 هو بناء سياج في محيط المدينتين سبته ومليلة في شمال المغرب كإجراء من سياسة شاملة لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مع تعزيزها وتجديدها بتقنيات متطورة مثل كاميرات الأشعة تحت الحمراء وأبراج المراقبة والرادار لمنع المهاجرين الأفارقة (بتقة: 2014).

وقد كان لتلك الخطوة أهمية كبيرة باعتبار أن مدينتي سبته ومليلة تقع في منطقة أفريقيا والممر نحو البحر المتوسط وبالتالي لن يكون بمقدورهم دخول أوروبا.

وفي حالة وصول مهاجرين إلى اسبانيا فهي تقوم كغيرها من الدول الأوربية بترحيل عدد من هؤلاء إلي دول افريقية.

فقد ظل العدد الموقوف من المهاجرين في ازدياد وتضاعف مستمر فقد تضاعف بحوالي 10 مرات ما بين سنتي 1996 – 2003، حيث زاد من 1573 مهاجر إلى 18000 مهاجر غير شرعي (ختو: 2011).

وقد تعزز تلك الإجراءات مصادر القلق الأمنية، ونظرة الرأي العام الخاصة بأن القضية تهديد للاستقرار وخصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهجمات مدريد في مارس 2004، فقد نشرت شركة "غالوب" المتخصصة في عمليات سبر الآراء في دراسة لها بأن "حوالي 60% من مواطني اسبانيا لديهم اعتقاد بأن عدد كبير من الأجانب يشكل مصدر تهديد فعلى لأمنهم" (ختو: 2011: ص 127 – 228).

وقد عززت اسبانيا من إجراءاتها الأمنية لمواجهة المهاجرين غير الشرعيين بوضع نظام مراقبة الساحل وهو متطور من الناحية التكنولوجية وأطلق علية نظام "سيف"، والذي أقرته في 2002 ودخل حيز التنفيذ في 2008، وهو نظام مزود بالعديد من التكنولوجية ذات الطابع العسكري مثل الرادارات الثابتة والمتحركة، وأجهزة الاستشعار تحت الحمراء، وطائرات الهيلوكابتر، والسفن والطائرات التي نشرتها على طول سواحل البحر المتوسط (ختو: 2011). وقد كانت وظيفة تلك الأجهزة حراسة مضيق جبل طارق.

وقد كانت استضافة اسبانيا للمؤتمر الاورومتوسطى الذي انعقد برئاسة اسبانيا للمجلس الأوربي ببرشلونة في نوفمبر 1995، بقصد بناء علاقات بين دول شرق وجنوب المتوسط، وتحقيق الأمن والاستقرار من أهم العناصر للحد من الهجرة غير الشرعية في السياسة الاسبانية (بثقة: 2014).

وبذلك يتضح أن سياسة اسبانيا تجاه قضية الهجرة غير الشرعية تركزت حول الإجراءات والمقاربات الأمنية في منع وتقييد المهاجرين، وإنشاء الأجهزة والمعدات لمراقبة الحدود مع دول شمال أفريقيا في محاولة للحد من هذه الظاهرة.

ويتضح بعد تناول السياسات الأوربية للدول الثلاث ( ايطاليا – فرنسا – اسبانيا ) بأن تلك السياسات والإجراءات المتبعة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتهديداتها لتلك الدول في الجوانب الأمنية والاقتصادية تتركز حول بناء سياسات تهدف منع وتقييد المهاجرين عن طريق الإقامة ، ومراقبة الحدود لمنع وصولهم إلي أوروبا ، وفي حالة التعاون مع دول العبور فإنها بدل من تقديم مساعدات متنوعة كالاقتصادية مثلاً ، فإنها تواجه الخطر بمعونات بوليسية وشبه عسكرية لتلك الدول لتساهم في مراقبة حدودها لمنع تدفق المهاجرين نحو أوربا .

**المطلب الثاني: السياسات الأوربية الإقليمية لمواجهة الهجرة غير الشرعية: –**

مع التسارع المستمر في التدفقات للمهاجرين غير الشرعيين بأعداد هائلة إلي أوربا، وما تركه ذلك من أثار اقتصادية وأمنية واجتماعية على الدول الأوربية مجتمعة، وما أفرزته ظاهرة الهجرة من علاقة بازدياد ظاهرة الجريمة المنظمة والإرهاب والتي دائماً ما يتم اتهام المهاجرين غير الشرعيين بها.

ومع ارتباط الهجرة غير الشرعية بالأمن لدى الدول الأوربية واعتبارها تهديداً له، أصبحت سياستها مجتمعة عبر التكتل الإقليمي بالاتحاد الأوربي مرتبطة بإيقاف المد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين من خلال إجراءات وسياسات واليات سعت من خلالها إلي الحد وإيقاف اعداد المهاجرين وذلك عبر نوعين من تلك الإجراءات والسياسات:

1-السياسات والإجراءات التنظيمية.

2-السياسات والإجراءات الأمنية.

وفيما يلي توضيح لكافة الإجراءات المتبعة في كل من هذين النوعين.

**1 – السياسات والإجراءات التنظيمية: –**

لقد فرضت تداعيات وآثار الهجرة على أوروبا إيجاد سياسات وتطوير آليات ووسائل جماعية بين الدول لتنظيم وإدارة شؤون المهاجرين غير الشرعيين داخل التكتل الأوروبي من خلال عدة إجراءات وسياسات تنظيمية بقصد السيطرة والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية واهم تلك الإجراءات: –

**أ–معاهدة شنجن: –**

وهي معاهدة تم توقيعها من قبل خمس دول أوربية: ألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرغ في 14 يونيو 1985 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1995 مع توسع عدد أعضاء الدول ليصل إلي ضم كل الدول الأوربية (نوادري: ص 44).

وقد تضمنت هذه المعاهدة شروطاً لقبول الدخول إلي الدول الأوربية الأعضاء كالتالي (خمو وآخرون:2019: ص302):

- امتلاك وثيقة شرعية أو رخصة تسمح بعبور الحدود.
- تقديم أدلة لإثبات سبب أو ظروف الإقامة ووثائق تحديد مدة الإقامة.
- غياب التهديدات على النظام العام والأمن الوطني والعلاقات بين الدول أو حتى بين الدول المتعاقدة.

وبذلك تكون الاتفاقية قد حددت شروط العبور القانونية للحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي في محاولة للربط بين حرية التنقل ومفهوم الأمن خاصة فيما يتعلق بظواهر كالهجرة غير الشرعية لها تأثير على استقرار الدول الأوربية.

**ب–الميثاق الأوروبي للهجرة 2008: –**

تضمنت هذه الميثاق والذي تم إقراره عام 2008 إحكاما بخصوص الهجرة واللجوء السياسي ومبادئ توجيهية من خلال قوانين القصد منها إغلاق الباب إمام المهاجرين غير الشرعيين.

ويتعلق اثنان من البنود الخمس التي تضمنها الميثاق بمكافحة الهجرة غير الشرعية وهي (بركان: 2012: ص78):

- البند الثاني: نص على مكافحة الهجرة غير الشرعية لا سيما من خلال إعادة المهاجرين الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية.
- البند الثالث: نص على تشديد الرقابة على الحدود وذلك من خلال إيجاد شرطة أوربية حقيقية على الحدود تقوم باتخاذ إجراءات حية بشأن التأشيرات الأوربية وتفعيل دور وكالة ( فرونتكس) المكلفة بتنسيق مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي .

وبذلك يكون الهدف من إنشاء الميثاق الأوربي هو السعي لتشديد المراقبة على الحدود من خلال عمل مشترك يناط بشرطة أوربية لها السلطة لاتخاذ إجراءات من شأنها مراقبة الحدود وإعادة المهاجرين إلي أوطانهم.

**ج–الشراكة الاورمتوسطية: –**

للاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط مصلحة مشتركة في الحد من الهجرة غير الشرعية، لذلك كان لابد من العمل المشترك لمواجهة هذه الظاهرة.

ونتجت الشراكة الاورومتوسطية لقضية الهجرة عن إصدار إعلان برشلونة عام 1995 بين البلدان المطلة على ضفتي البحر المتوسط الذي ضم في عضويته 27 دولة متوسطية من بينها 8 أقطار غربية، و4 دول غير عربية (تونس، إسرائيل، المغرب، فلسطين، الأردن، مصر، الجزائر، لبنان، سوريا، تركيا، قبرص، مالطا) بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي (ختو: 2011: ص 91 – 92).

وقد تضمن هذا الاتفاق الاورومتوسطي إقامة شراكة أمنية تأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للعلاقات الاورومتوسطية (فكرون: 2017).

وقد حددت وثيقة برشلونة آلية مشتركة للتصدي للهجرة غير الشرعية من خلال (رتيبة: 2009: ص 196): –

- خلق منطقة استقرار وسلام من خلال تعزيز الحوار السياسي والأمني.
- بناء شراكة اقتصادية قائمة على أساس منطقة تجارة حرة.
- تنسيق التعاون الأمني على مستوي المعلومات والمعطيات لتفكيك شبكات الهجرة غير الشرعية وتنظيم الانتقال عبر الحدود.

ولكن هذه الإجراءات ظلت غير فعالة رغم أن إعلان برشلونة تضمن مقاربة شاملة للحد من الهجرة غير الشرعية بوسائل مشتركة لكنها تحتاج إلى إرادة وانخراط الدول الأوربية المتوسطية لإنجاحها خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتي قد تساهم في معالجة الأسباب والدوافع في المنابع التي تخرج منها.

**2–السياسات والإجراءات الأمنية: –**

اعتمدت الدول الأوربية من خلال الاتحاد الأوربي على جملة من الإجراءات والسياسات ذات الطابع الأمني لمكافحة الهجرة غير الشرعية والحد منها، وتنوعت تلك الإجراءات بين نظام المراقبة للحدود والقيام بعدة عمليات لإيقاف المد المتزايد من المهاجرين كان أخرها عملية صوفيا.

وتضمنت تلك السياسات الأمنية الإجراءات التالية: –

**أ–دور الوكالة الأوربية لإدارة الحدود (فرونتكس):**

وضع هذا الجهاز أو الوكالة الأوربية لإدارة الحدود ومراقبتها لصد الهجرة غير الشرعية وهي هيئة مستقلة تم تأسيسها من قبل الاتحاد الأوروبي عام 2004، تكلف بالتنسيق بين الدول الأعضاء في ميدان ومجال حماية الحدود وتشديد الحراسة على حدود الدول الأوربية للحد من الهجرة غير الشرعية (خمو: 2019).

وتتمحور أهم مهام هذه الوكالة في الاتي (نوادري: 2017: ص 48): –

- تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الأمني.
- تحليل المخاطر التي تهدد الدول الأعضاء لتمكن كل عضو بعد ذلك من الخبرة التي تكتسبها خاصة فيما يتعلق بتدريب حرس الحدود.
- تقديم المساعدة التقنية اللازمة وكل ما يتعلق من المعلومات التي تحصل عليها خلال البحوث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود ومراقبتها.
- مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني والمعلومات على الحدود.
- تزويد الدول بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة.

ويتضح من المهام الموكلة لهذه الوكالة إن الإجراء المستهدف مراقبة الحدود تهدف إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير شرعية من خلال التعاون الأمني في مجال المعلومات والبحوث والمساعدات والخبرة بين الدول الأوربية بالشكل الذي يدفع نحو تعزيز الإجراءات الأمنية.

**ب–نظام مراقبة الحدود الأوربية: –**

تم تأسيس هذا النظام عام 2013 لأجل مراقبة الحدود الواقعة على حدود الاتحاد الأوربي والمطلة بحرياً على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وبراً من الحدود الشرقية (خمو: 2019).

وقد تم استحداث مجموعة "تريف "التي ضمت وزراء العدل والداخلية واستهدفت اتحاد مجموعة من الإجراءات بين الدول المتوسطية لمراقبة الحدود وتحديث المنظومة القانونية لردع المهاجرين السريين وكذلك الشبكات المختلفة في هذا المجال، وتجار البشر سواء براً أو بحراً أو جواً (الحوات: 2007).

وقد تم تطبيق العديد من العمليات التي تهدف لمراقبة الحدود الجنوبية للبحر المتوسط وشمال أفريقيا ومنها عملية " ترتيون"عقب عملية " ماري نوسترم" التي نفذتها ايطاليا عام 2014، وهي عملية محدودة لجمع معلومات استخباراتية أمنية حدودية والتحقيق مع المهاجرين التي يتم أنقادهم في البحر، وحظيت بدعم من 16 دولة أوربية بقيادة ايطاليا، وتنفذ بواسطة طائرتي مراقبة وعدة سفن حربية وحاملة طائرات عمودية "هيلوكوبتر" بريطانية (بلاك وآخرون: 2017).

أما عن العملية الثانية فقد كانت عملية الاتحاد الأوربي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط "يونافورميد – عملية صوفيا" عام 2018 وهي مهمة تابعة للاتحاد الأوربي لتعطيل طرقات تهريب البشر في البحر الأبيض المتوسط مع أصول بحرية شملت حاملة الطائرات الايطالية "اي تي أس كافور" وثماني فرقاطات أوربية أخرى وسفن دعم ودورية (بلاك وآخرون: 2017).

ويتضح حجم الإجراءات الأمنية التي قامت بها الدول الأوربية من خلال الاتحاد الأوربي في محاولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والحد منها، وإعادة المهاجرين عن طريق برامج مراقبة الحدود والقيام بالعمليات التي تهدف لتعطيل طرقات تهريب البشر ومكافحتها وتفتيش السفن، وتكشف تلك العمليات الأولوية التي توليها دول الاتحاد الأوربي مجتمعة لتأمين الحدود الخارجية لمواصلة محاربة الهجرة غير الشرعية.

وتعكس هذه الإجراءات المتشددة لمعالجة هذا الملف الطابع الأمني للسياسة الأوربية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي لم تنجح على ما يبدو في الحد منها.

**الخاتمة: –**

ظاهرة الهجرة غير الشرعية كانت، ولا زالت تؤرق العديد من الدول باعتبارها تشكل تهديداً للاستقرار والأمن لدول المقصد التي تعاني من آثارها المباشرة على أمنها واستقرارها، كما تشكل أعباء اقتصادية إضافية خصوصاً مع التزايد المستمر لإعداد المهاجرين غير الشرعيين لذلك أصبحت الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية بكل أبعادها وتعقيداتها.

وقد تعددت الأسباب والدوافع وراء هذه الزيادة المستمرة في إعداد المهاجرين ، وتنوعت بين الأسباب والدوافع الاقتصادية المتمثلة في السعي نحو تحسين مستوي الدخل والبحث عن فرص عمل ، إلي الدوافع والأسباب السياسية الأمنية المتجسدة في البحث عن ظروف ملائمة بعيداً عن الخلافات والثورات والانقلابات والحروب الأهلية ، والحصول على الحقوق السياسية واحترام الحريات وحقوق الإنسان ، إلي الدوافع والأسباب الاجتماعية التي شكلت انعكاسات اجتماعية في مجتمعات دول المصدر دفعت بالمهاجرين إلي المجازفة على الهجرة غير الشرعية بما تحتويها من أخطار .

وقد كانت القارة الأوربية الوجهة الأولى والمباشرة لأعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين وخصوصاً من الدول الأفريقية وهو ما شكل عامل تهديد ينغص على أوربا في الأمد القريب والبعيد، وإزاء ذلك بذلت أوربا جهوداً كبيرة في مكافحة الهجرة غير الشرعية للحد من آثارها.

ولكن ظلت غالبية المشروعات المطروحة والإجراءات المتخذة كسياسة أوربية تتركز على الجانب الأمني والذي رغم اهميته إلا أنه لن يكون الوجه الوحيد لمعالجة آثارها.

وقد تنوعت السياسات والآليات الأوربية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر مستويين المستوي الأول على مستوي السياسات الوطنية لأعضاء الاتحاد الأوربي متمثلة في كل من ايطاليا واسبانيا وفرنسا باعتماد إجراءات قانونية لردع المهاجرين غير الشرعيين وتشديد إجراءات الدخول إليها والتعاون الفردي مع دول المصدر والعبور في إطار الاتفاقيات الأمنية وإعادة توطين المهاجرين.

ونظراً لتعقد الظاهرة لاكتسابها صفة العبور الحدودي فتم توسيع نطاق السياسات والإجراءات عبر الاتحاد الأوربي كتكتل إقليمي كمستوي ثاني ، وقد اعتمد هذا الأخير جملة من الإجراءات التنظيمية والأمنية المشتركة ، وتضمنت إجراءات الأولى في نظام شنعن والميثاق الأوربي للهجرة واللجوء ، وإجراءات أمنية عبر مراقبة الحدود الخارجية لدول الاتحاد ومراقبة حدود دول العبور من خلال الوكالة الأوربية لإدارة الحدود (فرونتكس) ، ونظام مراقبة الحدود الأوربية والقيام بالعديد من العمليات تنفيذاً لذلك كعملية صوفيا التي استهدفت مراقبة الحدود الخاصة بدول جنوب البحر المتوسط .

ولكن عدم مواجهة أوربا للهجرة غير الشرعية بشكل مباشر دعاها إلي البحث عن حلول بديلة ونقل العبء إلي دول الجوار والنظر إلي دول جنوب أفريقيا باعتبارها حارساً لحدود أوربا.

لذلك ظلت السياسة الأوربية تتركز في ايلاء المعالجات الامنية أولوية في مواجهة الهجرة غير الشرعية وتنظر الي المشكلة كجريمة منظمة بدل النظر اليها كقضية من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي يتطلب معالجة الاسباب والدوافع واقامة جهود متواصلة لتحسين الظروف السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية في دول المصدر والعبور تساعد في بناء متطلبات الحياة لهؤلاء حتى لا يهاجروا من أوطانهم.

**النتائج والتوصيات: –**

بعد عرضنا للسياسة الأوربية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية نستنتج ما يلي: –

1–الهجرة غير الشرعية هي الانتقال والخروج من دولة لأخرى لشخص أو أشخاص بشكل يخالف التشريعات المحددة قانوناً لغرض الاقامة في دولة أخرى.

2–هناك جملة من الأسباب والدوافع تقف وراء ازدياد إعداد المهاجرين بشكل كبير في الآونة الأخيرة، منها ما هو اقتصادي كانخفاض مستوي الدخل ونقص فرص العمل، ومنها ما هو سياسي أمنى كانعدام الاستقرار الأمني والسياسي، ومنها ما هو اجتماعي وغيرها من الأسباب الأخرى.

3–القارة الأوربية من أكثر القارات تأثراً بهذه الظاهرة باعتبارها الوجهة الأولى والمقصد الأهم بسبب قربها الجغرافي من أكثر الدول تصديراً للمهاجرين، ولذلك بذلت جهوداً كبيرة للحد من هذه الظاهرة.

4-تركز الجهود الأوربية على المقاربة الأمنية كحل للحد من الهجرة غير الشرعية المبنية على القبضة الحديدية لمراقبة الحدود وتسييجها، وتقديم مساعدات بوليسية بدل المساعدات الاقتصادية لدول المصدر والعبور.

5-إهمال المعالجات الأوربية لقضية الهجرة للأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة والتي تساهم في حل المشكلة بدل الحد منها عبر مقاربة أمنية بدل مقاربة التنمية.

**وللحد من هذه الظاهرة مكافحتها عليه نورد أهم التوصيات كالاتي: –**

1-التعاون الجاد من جميع الأطراف المتضررة لمعالجة أسباب الظاهرة عبر خطط مفادها معالجة الظاهرة بدل الحد من أثارها.

2-أن سياسات أوربا عبر إغلاق الحدود ومراقبتها لن يساهم في إيقاف الهجرة بعكس الاعتراف بعوامل الجذب ومعالجتها وإيجاد عوامل بديلة لدعم الاستقرار في دول المصدر.

3-إيجاد حل قانوني وجذري للأجانب المقيمين في دول العبور بصورة غير شرعية، بدل توطينهم.

4-تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والبيانات ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية ومهربي البشر الأمر الذي يساهم في مكافحتها والحد منها.

**قائمة المراجع: –**

**أولاً الكتب: –**


1- الصواني، يوسف مُحَّد، (2006)، ليبيا المعاصرة قضايا وتحديات، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

2- عيد، مُحَّد فتحي، (2010)، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.


**ثانياً البحوث والمقالات: –**


1- بلاك، جميس، وآخرون (2017)، "مياه مضطربة لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر المتوسط "، تقرير حول منظور تحليلي رؤية الخبراء بشأن القضايا الأمنية، الصادر عن مؤسسة راند الأوربية (مؤسسة التبصر المتوسطي).

2- بولنوار، هشام (2018)، "مستقبل التجربة التكاملية الأوربية في ظل أزمة المهاجرين غير الشرعيين"، اتجاهات سياسية، العدد الخامس.

3- التميمي، مُحَمَّد رضا، (2001)، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع.

4- حلمى، غادة، (2017)،"أبعاد الهجرة غير الشرعية في الدول العربية"، أفاق عربية، العدد الأول.

5- حمود، سارة، (2006)، "الهجرة الأفريقية عبر ليبيا الي أوربا وتكلفتها الإنسانية"، تقرير، القاهرة: الجامعة الأمريكية.

6- الحوات، علي، (2007)،"الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي: أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها"، دراسات، العدد 28.

7- خمو، مُحَمَّد حسن وآخرون، (2019)،"الهجرة غير الشرعية واليات المكافحة الدولية، المنظمات العالمية والاتحاد الأوربي نموذجاً"، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجل د8، العدد 2.

8- الشجلاوى، باسم سامي محمود، (2019)، "الهجرة غير الشرعية من دول أفريقيا إلي أوربا أسباب وأثار"، الدراسات الافريقية وحوض النيل، العدد الخامس.

9- عبو، عبد الله على، (2014)، "الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 65.

10- فكرون، عزالدين مختار، على مفتاح الجد، (2017)، "واقع الهجرة غير الشرعية"، دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد الأول.

11- الكوت، البشير، (2007)، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوربية الأفريقية"، دراسات، العدد 28.

**ثالثاً الرسائل الجامعية:-**

1- بتقة، خديجة، (2014)،" السياسة الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مُحَمَّد خيضر، الجزائر.

2- بركان، فايزة (2012)،"آليات التصدي للهجرة غير الشرعية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، الجزائر.

3- ختو، فايزة، (2011)،" البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورومغاربية 1995 – 2010"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

4- رتيبة، برد، (2009) "الحوار الاوروميتوسطى من برشلونة إلى منتدى 5+5"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

5- رشيد، ساعد (2011)،" واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منطلق إنساني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مُحَّد خيضر، الجزائر.

6- نوادري، أسامة، (2016)،"السياسة العامة الأوربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدى، الجزائر.